

الوعي البيئي والتنمية المستدامة

environmental awareness and sustainable d éveloppement



سعدى عائشة،

مخبر البحث في تطوير التشريعات الاقتصادية،

جامعة أحمد بن يحيى الوشريسسي تيسمسيلت (الجزائر)،

saadi.aicha@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ النشر: 2021/06/01

تاريخ القبول: 2021/05/23

تاريخ الإرسال: 2021/04/23

ملخص:

تسعى الدول اليوم إلى ترسيخ مجموعة من القيم التي تهدف من خلالها إلى إيجاد مورد بشري فعال يحافظ على بيئته ويتعايش معها، بحيث يجعلها أولوية من أولويات حياته، وهذا من أجل إيجاد محيط يتماشى مع ما يحدث من تطور تكنولوجي وعلمي لأجل إحداث ما يعرف بالتنمية المستدامة في مختلف مجالات الحياة. وتتجلى أهمية التربية البيئية في زيادة الوعي بالتنمية المستدامة، حيث تهتم التربية بترشيد السلوك الإنساني وتوجيهه وتعديل الاهتمامات وكذا زيادة الوعي البيئي، ما يجعل منها أداة هامة تساعد في حل المشكلات البيئية، وكواحدة من الإستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية:

التنمية المستدامة، التربية البيئية، الوعي البيئي.

Abstract:

Today, states seek to consolidate and affirm a set of values, through which they aim to create an effective human resource in society

Who preserves the environment and coexists with it as one of his priorities in order to create a society in line with technological and scientific development to create what is termed sustainable development in various areas of life

The aim of the research paper is to clarify the importance of environmental education in raising awareness of sustainable development, where education is concerned with rationalizing human behavior, directing it, adjusting the interests and increasing environmental awareness, making it an important tool to solve environmental problems and as one of the strategies for achieving sustainable development.

Key words:

Sustainable Development, Environmental Education, environmental awareness.

مقدمة:

أصبحت اليوم قضية الاهتمام بالبيئة الموضوع الشاغل التي أضحت الدولة تهتم له بصورة فائقة ،كون المحيط البيئي الذي نعيش به يتسم بكثير من التغيرات لذا وجب علينا المحافظة عليه وبالتالي حمايته من كل الأخطار التي تحيط به.

واستجابة لذلك أصبحت جميع المنظمات اليوم تعطي اهتمامها لهذا الموضوع سواء عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية أو حتى وسائل الإعلام من خلال التوعية البيئية و نشر اللافتات والإعلانات الداعية للمحافظة على البيئة الداخلية وحتى الخارجية.

وقد حظيت الأسرة بهذا الدور كونها النواة الأولى التي ينشأ فيها الفاعل الاجتماعي ومنها يتعلم كل ما ينفعه ويضره.

لذلك تقع التنمية المستدامة عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع ،لذا كان على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعيا واهتماما بالبيئة وبالمشاكل المتعلقة بها، ليمتلكوا المعرفة والمهارة والسبل والحوافز والالتزام للعمل كأفراد أو مجموعات، من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الآنية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة، ليس هذا فحسب بل يقع علينا واجب تربية الأجيال القادمة على احترام البيئة و تطوير القدرات والمهارات والسلوكيات التي قوامها الإحساس بالمسؤولية إزاء البيئة بجوانبها الطبيعية والاجتماعية. الأمر الذي يجعل التربية البيئية أداة رئيسية تساعد في حل المشكلات البيئية وكواحدة من الاستراتيجيات الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة. من هنا يمكننا طرح التساؤل التالي: كيف يساهم الوعي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة؟.

المبحث الأول

ماهية الوعي البيئي

يعد الوعي البيئي من أهم القضايا التي تحاول المجتمعات اليوم ترسيخها في نفوس الأجيال الجديدة وهذا للحفاظ على محيطها.

المطلب الأول: مفهوم الوعي البيئي:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم لمصطلح الوعي البيئي ،ومن بين هذه التعاريف نجد أن عملية عقلية معرفية تنظيمية نستطيع بها معرفة الأشياء في وضعها الحقيقي ، وأن اختلاف الوعي بين الأشخاص بالنسبة للمتغيرات البيئية يتوقف على عدة عوامل أهمها عمرهم الزمني و جنسهم ومستوى ذكائهم وخبراتهم السابقة.

ويشير علماء الاجتماع إلى الوعي بأنه عملية مزدوجة تشمل كل من الإدراك الفردي والمجتمعي لأهمية المحافظة على البيئة وحمايتها والتعايش معها والعمل على تطويرها لتحقيق غايات الإنسان ، كما يعرف أيضا بأنه الإحساس بالمسؤولية الخاصة و العامة نحو الإنسان والبيئة¹.

وعليه يمكن تعريف الوعي البيئي بأنه: عملية عقلية يمارسها الإنسان في حياته اليومية، أو عملية تفاعل فيها الجوانب الشخصية و الاجتماعية للإنسان، أو الإحساس بالمسؤولية الكاملة نحو تحسين البيئة ومقاومة كل ما من شأنه أن يهدد أمنها وسلامتها.

وهناك عوامل عدة تؤثر على الوعي البيئي نوجزها فيما يلي: - التنشئة الاجتماعية، - مهنة الوالدين ومستواهم التعليمي، - وسائل الإعلام والخبرات السابقة، - القدوة من أفراد المجتمع، - المناهج التعليمية، - المناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بصفة عامة.

وعلى هذا يمكن تعريف الوعي البيئي بأنه عملية منظمة يقوم بها الإنسان لمواجهة مشكلات البيئة ، مستخدما في ذلك جهازه الحسي و العصبي والاجتماعي بشكل متكامل لتحسين أحوال البيئة في إطار شعوره بالمسؤولية اتجاه مجتمعه.

المطلب الثاني: علاقة الوعي البيئي بمفاهيم أخرى:

تتداخل مع مفهوم الوعي البيئي عدة مفاهيم أخرى ، نذكر منها:

الفرع الأول: مفهوم التربية البيئية:

لقد تعددت الآراء في مفهوم التربية البيئية ومعناها، باعتبار التربية البيئية مفهوم تربوي حديث نسبيا نتج عن تفاعل معنى التربية والبيئة، ولذلك تعددت معاني هذا المفهوم بتعدد العملية التربوية وأهدافها من جهة، ومعاني البيئة من جهة أخرى، إذ يرى البعض أن دراسة البيئة في حد ذاتها ضمان لتحقيق تربية بيئية، والبعض الآخر يرى أن التربية البيئية أشمل وأعمق؛ حيث تطور مفهوم التربية البيئية ليشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن كان مقتصرًا على الجوانب البيولوجية والفيزيائية، وقد أصبحت النظم التربوية الحديثة في مناهجها مواضيع ذات مضامين لها علاقة بالبيئة، مع إعطاء الأولوية للمشكلات التي تتعلق بكيفية حماية الموارد الطبيعية، والأحياء النباتية والحيوانية، وما يتعلق بها من موضوعات، كما قد توسع وتطور الاهتمام بمفهوم التربية البيئية².

الفرع الثاني: مفهوم البيئة :

للبيئة عدة تعاريف ومفاهيم نذكر منها:

¹-صابر أحمد عبد الباقي، علم اجتماع البيئة، السعودية، دون سنة، ص ص34،33.

²- صالح محمود وهي وآخرون، التربية البيئية أفاقها المستقبلية، دمشق سوريا، دار الفكر ، 2003، ص52-53

هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر ويؤثر فيه، وبعبارة أخرى تشمل البيئة كل الكائنات الحية النباتية كانت أو حيوانية تؤثر فينا ونؤثر فيها ، إنها كل ما نخبرنا به حاسة السمع والبصر والشم والتذوق واللمس¹.

وتعرف البيئة أيضا بأنها كل ما يثير سلوك الفرد أو الجماعة ويؤثر فيه ، وقد أدخل علماء النفس في تعريفهم للبيئة المصادر الداخلية للمتغيرات، أما علماء الاجتماع بوجه عام يؤكدون على دراسة الظروف أو الحوادث الخارجة عن الكائن العضوي سواء أكانت فيزيقية أو اجتماعية أو ثقافية، وقد نما الاهتمام في الوقت الحالي بأهمية الإطار الاجتماعي في استقصاء وتشخيص وحل المشكلات البيئية².

الفرع الثالث: مفهوم التوعية البيئية:

من تعاريف التوعية البيئية نجد أنها عملية بناء وتنمية اتجاهات ومفاهيم وقيم وسلوكيات بيئية لدى الأفراد، بما ينعكس إيجابا على حماية البيئة و المحافظة عليها و تحقيق نوع من العلاقات المتوازنة التي تحقق الأمان البيئي.

وتهدف التوعية البيئية في المراحل المبكرة من الطفولة إلى تنمية اتجاهات ومفاهيم وقيم وسلوكيات لدى الأطفال، بما ينعكس ايجابيا على بيئتهم المباشرة، مثل: المنزل و الحدائق العامة ومع الأصدقاء لتحقيق نوع من العلاقات المتوازنة التي تحقق الأمان البيئي³.

وللأسرة دور في إكساب الفرد الثقافة التي تساعد على التأمل مع البيئة المحيطة به، بما تتضمنه الثقافة من قيم ومبادئ ومعايير سلوكية تحدد اتجاهات الفرد وسلوكياته نحو بيئته بما يتفق وما هو مرغوب فيه ، وما هو غير مرغوب فيه.

وترتبط تلك الثقافة إلى حد بعيد بمستوى التعليم و الطبيعة و أماكن الإقامة ومكانة الوالدين، وتكامل وسائط التنشئة في إثارتها والتعريف بها وغرسها في نفوس النشء⁴.

المطلب الثاني: مفهوم ودور القيم البيئية في المجتمع:

إن العالم اليوم في حاجة في هذا المجال بالذات إلى قيم نابغة من مرجعية صلبة، تجعل الإنسان مسؤولا عن كل ما يمكن أن يقترب من أفعال تضر بالبيئة، والنظرة الحضارية الإسلامية لهذا المجال تكشف عن وجود

¹- أحمد حسين اللقاني ، حسن محمد، التربية البيئية :واجب ومسؤولية، عالم الكتب، القاهرة، 1999، ص12.

²- محمد نجيب توفيق، الخدمة الاجتماعية في مجال البيئة، القاهرة، 1990، ص08.

-عبد الرحمان محمد السعداني، أماني محمد البساط، التنوير البيئي في مجلات الأطفال العربية:دراسة تحليلية

³نقدية، الإسكندرية، 2002، ص104.

⁴-أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، الإسكندرية، 1998، ص237.

قيم سامية ناظمة للتعامل مع خيرات الكون من منظوري التسخير والاستخلاف والمسؤولية عن كل تصرف مخل بالتوازن البيئي.

الفرع الأول: مفهوم القيم البيئية:

ترتكز القيم الحضارية الناظمة للسلوك البيئي في التصور الإسلامي على هذه الأبعاد الثلاثة: قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الجاثية:13).
ونبه الإسلام إلى أن هذه الكائنات المسخرة هي في خدمة الإنسان إلى أن يأمر الله بفنائها، وأنها أمم وخلائق كأمة الإنسان تشترك معه في عبادة الخالق؛ قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (النحل:49).

وإذا كانت هذه القيم الحضارية وردت في القرآن الكريم مجملة من الناحية النظرية، فقد حولها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى سلوكيات تفصيلية تطبيقية، فرغب في الغرس والعناية بالنبات في غير ما حديث، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان إلا كان له به صدقة" (رواه البخاري).

الفرع الثاني: دور القيم البيئية:

دعا الإسلام بقيمه إلى الاقتصاد في استعمال الماء، فعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال: "لا تسرف"، فقال: يا رسول الله أوفي الماء إسراف؟ قال: "نعم وإن كنت على نهر" (رواه أحمد).

ونهى عن تلويث الماء بالقاذورات، كما نهى عن التخلي في الظل وفي الطرقات، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يبولن أحدكم في الماء الراكد ثم يغتسل فيه" (رواه البخاري). وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "اتقوا الملاعن الثلاث: التبرز في الماء وفي الظل وفي طريق الناس" (رواه أبو داود). وشدد صلى الله عليه وسلم الوعيد في حق من يعيث بالحيوان ويتخذ هدفاً، حين قال: "ما من إنسان يقتل عصفوراً فما فوقها بغير حق إلا يسأله الله عز وجل عنها، قيل: يا رسول الله وما حقها؟ قال: "أن يذبحها فيأكلها ولا يقطع رأسها ويرمي به" (رواه النسائي).

وأمر بالإحسان إلى الذبائح والانتفاع بها على قدر الحاجة، فعن شداد بن أوس قال: قال صلى الله عليه وسلم: "إن الله كتب الإحسان على كل شيء؛ فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته" (رواه مسلم). كما حث صلى الله عليه وسلم على العناية بالبيئة العامة؛ فأمر بإمالة الأذى عن الطرقات وأبواب المساجد والأماكن التي يرتادها الناس لقضاء مصالحهم ومآربهم، حيث قال: "الإيمان بضع وستون أو بضع وستون شعبة؛ فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمالة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان" (رواه مسلم). وحرص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن تبدو المظاهر العامة

للمسلمين وقد طبعها النظام والنظافة، قال صلى الله عليه وسلم: "إن الله جميل يحب الجمال، طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة، فنظفوا أفئيتكم ولا تشبهوا باليهود" (رواه الترمذي).

المطلب الثالث: أساليب وأشكال التربية البيئية:

للمعمل في مجال التربية البيئية أساسيات هامة نوجزها فيما يلي:

- التربية البيئية مسألة قومية في الدرجة الأولى وبالتالي فإن الجهود الفردية لن تستطيع أن تحدث أثرا ملحوظا في هذا الشأن.

الفرع الأول: أساسيات التربية البيئية:

إن التربية البيئية في حاجة إلى فكر يوجهها في كافة مراحل العمل تخطيطا وتنفيذا وتقويما ومتابعة، ومن أساسيات التربية البيئية نجد:

01- يجب على التربية البيئية أن تتجه إلى الصغار والكبار معا في جميع المستويات العمرية حتى يحدث نوع من التلاقي في الفكر والسلوك البيئي، ويصبح الجميع يتكلمون لغة مشتركة ويسلكون سلوكا مرضيا يقبلونه ويشجعونه ولا يكفي أن تصدر القوانين والتشريعات التي ستظل حبرا على ورق إذا لم تتجه إلى العقل البشري بداية.

02- على كافة أجهزة التربية والتعليم والتوعية الرسمية وغير الرسمية أن تشارك في هذا الأمر مشاركة قائمة على الاقتناع الكامل والفهم الصحيح لمسارات العمل في هذا المجال، ومن ثم فإن الأمر لا يتوقف على المدارس والجامعات فقط.

03- مساحات التربية البيئية في برامج الإذاعة والتلفزيون والصحافة لابد أن تكون متناسبة مع درجة الاهتمام والوعي بهذا الأمر، بل ولابد أن تكون هناك مجلات دورية في هذا الشأن تعالج مسائل البيئة في كل المستويات.

04- لابد من متابعة البحوث الأساسية والتطبيقية في معالجة القضايا والأمور البيئية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

هذه هي الأسس الأولية أو المسلمات المبدئية للتربية البيئية، ولابد من مراعاتها عند التخطيط في مجال التربية البيئية سواء كان ذلك في التخطيط للمناهج في المدارس والجامعات أو التخطيط بالبرامج المتنوعة في وسائل الإعلام⁽¹⁾.

الفرع الثاني: أشكال التربية البيئية:

¹ صبحي محمد أكرم، التربية البيئية بين المنهج والتطبيق. دار الجنان للنشر، الأردن، 2010، ص56-59.

أما عن أشكال التربية البيئية فلعل من أهم الأسس التي تركز عليها التربية البيئية هو الاستمرارية، بمعنى أن تكون التربية البيئية عملية مستمرة مدى الحياة تبدأ من الطفولة من خلال برامج التربية النظامية وغير النظامية، وعليه فليس ثمة جمهور محدد مستهدف في التربية البيئية، بل على العكس هذا الجمهور يشمل كافة الناس بغض النظر عن العمر أو الجنس أو العرق أو اللغة أو غير ذلك، إنه جمهور متنوع متغير على الدوام ومن أجل ذلك كان لابد من مواجهة مشكلة اتساع الجمهور المستهدف وتنوعه، ليس بشكل واحد من أشكال التعليم ولا من خلال مؤسسة واحدة من مؤسسات المجتمع بل بشكلي التعليم الرئيسيين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي وعبر مؤسسات المجتمع كافة.

وتتم برامج التربية البيئية النظامية (التعليم النظامي) من خلال مؤسسات رئيسية أربعة هي: رياض الأطفال والمدارس (مؤسسات التعليم العام) والجامعات وكلليات المجتمع (مؤسسات التعليم العالي)، على أن المدارس والجامعات تمثل الأساس في التعليم النظامي بسبب ضخامة جمهورها وطول فتراتهما الزمنية قياساً برياض الأطفال ومؤسسات التعليم المتوسط.

أما برامج التربية البيئية غير النظامية (التعليم غير النظامي)، فإنها تتم من خلال مؤسسات المجتمع كافة كالأسر والنوادي والجمعيات، الهيئات والمتاحف والمعارض ودور العبادة ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية وغيرها، ونظراً لشدة تأثيرها وخطورة برامجها وطول مدة تأثيرها الزمنية فإن الأسرة والمساجد ودور العبادة ووسائل الإعلام تشكل هي الأخرى العمود الفقري لمؤسسات التعليم البيئي غير النظامي.

المبحث الثاني

ماهية التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة والتي شغلت اهتمام الكثير من الباحثين كل حسب اختصاصه، وذلك راجع لكون هذا المفهوم له تداخل وترابط مع مختلف المجالات الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة تعاريف مختلفة، لذا سنحاول إعطاء أبرز التعاريف وأشهرها لهذا المفهوم.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة:

إن مشاكل البيئة لا تعرف الحدود، وهذا العصر يشهد تحديات بيئية مختلفة أخذت تهدد الأجيال بسبب قيم ومثل وأعراف وأخلاقيات تأصلت في النفس البشرية بأهمية التقدم الاقتصادي والإثراء المادي على حساب الاستغلال السليم لموارد الطبيعة، إن التحسين في مستويات المعيشة الذي تجلبه التنمية قد يضيع بسبب التكاليف التي قد يفرضها التردّي البيئي على الصحة ونوعية الحياة. فمن واجب كل فرد المحافظة على البيئة وتحسينها لمصلحة عامة الناس، وفي إطار التنمية المستدامة حتى يتحقق له العيش في بيئة تتفق مع حقوقه وكرامته الإنسانية.

عرّف القاموس Webster التنمية المستدامة على أنها: " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزاف الموارد، أي ضرورة ترشيد استخدامها".⁽¹⁾

كما عرفها ادوارد باربر " هي ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة ، و يوضح بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو طبيعي واجتماعي للتنمية".⁽²⁾

الفرع الثاني: التنمية المستدامة من خلال المواثيق الدولية:

استكملت الأمم المتحدة بين عام 1972 وعام 2002 عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، الأول عقد في ستوكهولم (السويد) عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، والثاني عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، والثالث انعقد في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) في سبتمبر 2002 تحت أسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة . تغير الأسماء يعبر عن تطور مفاهيم العالم واستيعاب العلاقة بين الإنسان والمحيط الحيوي الذي يعيش فيه ويمارس نشاطات الحياة. في عام 1972 أصدر التقرير الفريد (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع، المراعي، الغابات، مصايد الأسماك) والموارد غير المتجددة (رواسب المعادن، حقول النفط والغاز الطبيعي، طبقات الفحم) يهدد المستقبل ، و في عام 1973 هزت أزمة البترول العالم ونهت إلى أن الموارد محدودة الحجم . وفي عام 1980 صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصون، نهت هذه الوثيقة الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة وقدرة النظم البيئية على العطاء، وفي عام 1987 أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة تقرير(مستقبلنا المشترك)، كانت رسالة هذا التقرير الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية تلبية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية، ولما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية عام 1992، برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي. ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة (برنامج العمل في القرن الحادي والعشرين: أجندة (21) تضمنت أربعين فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الموارد الطبيعية) والتنمية الاجتماعية (الصحة، التعليم)، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها.

¹ - Beat Burgenmeier .Economie de d éveloppement durable,2 eme, édition Bruxelles,2005,P38

² - عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، يناير

وفي سنة 2002 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة، إذا فالتطور من فكرة بيئة الإنسان 1972 إلى فكرة البيئة والتنمية 1992 إلى فكرة التنمية المتواصلة 2002، ينطوي على تقدم ناضج. ذلك أن العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على آثار حالة البيئة على صحة الإنسان كما كان الظن 1972، إنما للعلاقة وجه آخر هو أن البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهده وبما حصله من المعارف العلمية والوسائل التقنية إلى ثروات، تحويل الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية، فكرة التنمية المتواصلة تتقدم بنا خطوة إلى الأمام إذ تضيف أبعاد اجتماعية وأخلاقية لعلاقة الإنسان بالبيئة، وتضع التنمية على ثلاث ركائز: الكفاءة الاقتصادية، صون البيئة وعناصرها وقدرتها على العطاء، العدل الاجتماعي بين الناس جميعا في حاضريهم ومستقبل أبنائهم.⁽¹⁾

كما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2017، والمتعلق بأهداف التنمية المستدامة وقد حددت في 17 هدفا منها: 1- القضاء التام على الجوع والفقر/الأمن الغذائي/، 2- الصحة الجيدة والرفاه/صحة الطفل والأم/، 3- التعليم الجيد، 4- المساواة بين الجنسين، 5- النظافة الصحية والمياه النظيفة، 6- طاقة نظيفة بأسعار معقولة، 7- العمل اللائق ونمو الاقتصاد، 8- الصناعة والابتكار والبنية التحتية، 9- الحد من أوجه عدم المساواة، 10- مدن ومجتمعات محلية مستدامة، 11- الاستهلاك والإنتاج، 12- العمل المناخي، 13- الحياة تحت الماء، 14- الحياة في البر، 15- التنوع البيولوجي، 16- السلام والعدالة، 17- عقد الشراكة لتحقيق الأهداف²

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة:

تبنى مؤتمر سنة 1992 (ريو دي جانيرو - قمة الأرض) فكرة التنمية المتواصلة، وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي والعشرين، وأصبحت الفكرة محور الحديث في كامل المجتمع، وبرزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي، في الصناعة والزراعة وغيرها، وتتصل بالمناهج الاقتصادية التي يجري عليها حساب المأخوذ والمردود⁽³⁾.

الفرع الأول: البعد الاقتصادي

تتطلب التنمية المتواصلة ترشيد المناهج الاقتصادية، على رأس ذلك تأتي فكرة "المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية"، فقد جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من عناصر البيئة المخزنة في حقول النفط والغاز ورواسب الفحم ومناجم التعدين وغيرها في حساب الكلفة، كذلك جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يحصد من

¹ مجلة البيئة وتنمية العالم. مجلد خاص العددان 52-53. ص ص 22-23.

² -sustainable development goal17/strengthen the means of implementation and revitalize the global partnership of sustainable development21/04/2018.

³ - أديب عبد السلام. أبعاد التنمية المستدامة. مقال نشر على الموقع:

ثروة سمكية في قيمة المخزون السمكي، وما يحصد من حقول الزراعة في قيمة النقص في خصوبة الأرض، وفي كثير من الأحوال لا يحسب لمياه الري قيمة مالية في عمليات الحساب الزراعي، في هذا وغيره نجد أن الحسابات الاقتصادية تنقصها عناصر جوهرية . كذلك نلاحظ أن أوجهها من الحساب تحتاج إلى تعديل : حساب الناتج الزراعي (المحصول) من وحدة المياه، حساب الناتج الصناعي من وحدة الطاقة، ومن أدوات الحساب الاقتصادي الضرائب والحوافز المالية، وينبغي أن توظف هذه الأدوات لتعظيم كفاءة الإنتاج وخدمة أغراض التنمية المتواصلة .

أولاً: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياساً على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلاً أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الـ "OCDE" أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة .

ثانياً: إيقاف تبديد الموارد الطبيعية

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية . وتعني التنمية المستدامة أيضاً تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض .

ثالثاً: مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات - وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي- كان كبيراً بدرجة غير متناسبة . يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها . والصدارة تعني أيضاً توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى - باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

رابعاً: المساواة في توزيع الموارد

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

خامسا: الحد من التفاوت في المداخل

التنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا؛ وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية؛ وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمر الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان .

الفرع الثاني : البعد الاجتماعي

في مجال الوسائل الاجتماعية تبرز فكرة التنمية المستدامة كركيزة أساسية في رفض الفقر والبطالة والتفرقة، والتفاوت البالغ بين الأغنياء والفقراء، ما يقتضي هذا عدة أمور ينبغي أن يجد المجتمع سبله إليها منها:

أولا: ضبط السكان

فالزيادة السكانية تبلغ نحو 80 مليون نسمة كل عام، وهي زيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة وأغلب الزيادة (85%) في دول العالم الثالث الموسوم بالاحتفاظ بالفقر والتخلف، استمرار هذا الحال يزيد الفقراء فقرا، وهذا باب من أبواب الخطر على العالم جميعا¹.

ثانيا: فكرة العدالة الاجتماعية:

العدالة بين الأجيال حتى أنه يقال أن ما بين أيدينا من ثروات طبيعية هو ملك الأبناء والأحفاد وينبغي أن نصونه ليرثوه سليما خصب العطاء.

-محمد الطاهر قادري، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية للنشر

¹والطبعة، 2013، ص200.

ثالثا: فكرة تنمية البشر

في كل سنة يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً عن " التنمية البشرية " التي تقاس بمعايير تنموية واقتصادية واجتماعية، ويصنف التقرير دول العالم درجات حسب نجاحها في تحقيق التنمية البشرية ، و المؤسف أن الدول العربية تقع في ذيل الدرجات والسؤال المطروح : هل تخرج مؤسسات التعليم أفراد قادرين على الإسهام الإيجابي في التنمية والتقدم الاجتماعي، أم تخرج أعباء اجتماعية تذهب إلى ساحات البطالة لا إلى سوق العمل، فالتنمية المتواصلة تطلب منا أن نعيد النظر في نهج التعليم وأساليبه ومؤسساته.

رابعا: مشاركة البشر

المشاركة الفاعلة في مراحل التخطيط والتنفيذ للتنمية الوطنية، وتعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي، وهي جوهر الديمقراطية، فغياب هذه الأخيرة يحرم الناس من المشاركة وكأنما يعفيها من المسؤولية، وفي هذا ما يعطل قدرتهم على الأداء، المنظمات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية من أدوات المشاركة الجماهيرية، برامج الإعلام والإرشاد الصحيحة تبصر الناس بأدوارهم وترشدهم إلى مناهج الفعل النافع والإسهام الإيجابي في تحقيق التنمية المتواصلة.

خامسا: ضبط السلوك الاستهلاكي للمورد البشري

إن قبول حدود رشيدة تبعد عن حد الإسراف ولا تحرم من الغذاء الراشد، فالأوضاع الحالية وخاصة في مجتمعات الوفرة، أقرب إلى حدود الإسراف غير الرشيد، حيث الزيادة في قدر الاستهلاك وما يتبعها من زيادة في كمية المخلفات والمطلب¹.

المطلب الثالث: البعد التكنولوجي:

اختلفت مؤشرات البعد التكنولوجي المتعلقة بالتنمية المستدامة ومن بين مؤشراتنا نجد:

الفرع الأول: استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية²

كثيراً ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثلة هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبريد، وتكون نتيجة أيضاً للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية .

تعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو

¹- نفس المرجع.

²- عبد الله عبد الرحمان ، التنمية المستدامة، الرياض، 2015، ص 361.

ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

الفرع الثاني: الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة

إن التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي - سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية - الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا. والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة¹.

الفرع الثالث: المحروقات والاحتباس الحراري

كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة. فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاثات لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في احترار عالمي للمناخ. وسيكون للتغيرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد - ولاسيما إذا جرت التغيرات سريعا - آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية .

الفرع الرابع: الحد من انبعاث الغازات

ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية. وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية.

¹-نفس المرجع.

وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستحداثات تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة. على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفاً ما يستطيع في جميع البلدان .

الفرع الخامس: الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون

التنمية المستدامة تعني أيضاً الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة : فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجياً من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحداً يستطيع إجبارها على ذلك¹.

المطلب الرابع: المعوقات والتحديات الرئيسية للتنمية المستدامة

تواجه التنمية المستدامة عدة تحديات ومعوقات تحول دون تحقيقها ومن هذه المعوقات والتحديات نجد:

الفرع الأول: معوقات التنمية المستدامة

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول الإسلامية، فإن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي⁽²⁾:

أولاً: الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية.

ثانياً: الديون التي تمثل -إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر- أهمّ المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة بخاصة والأسرة الدولية بعامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

ثالثاً: الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرّم وتجرم تلويث البيئة أو

¹- نفس المرجع، ص 362.

²- حجاب محمد منير. الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009، ص 60-61.

الوعي البيئي والتنمية المستدامة

قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقاً للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.

رابعاً: التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.

خامساً: تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

سادساً: عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

سابعاً: نقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتمكين من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

الفرع الثاني : تحديات التنمية المستدامة :

من أهم هذه التحديات نجد:

أولاً: إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح (5,1% من الناتج الوطني).

ثانياً: إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً، والدولة والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص، تشترك في المسؤولية -على تفاوت بينها- وهي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة والأمومة، وتأسيس البنى التحتية والمرافق، وذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال، وتقاس أهلية هذه الأطراف جميعاً وكفاءتها، بمقدار ما تقدمه من خدمات في هذه المجالات الحيوية، وبمقدار عنايتها بتطوير برامج العمل التنموي على المستويين الحكومي والشعبي ومؤسساته.

ثالثاً: تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية.

رابعاً: إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية للدول النامية.

خامساً: نقل وتطوير التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين، وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أسباب تطوير العمل التنموي واستمراره، ويرتبط بذلك نشر الوعي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالات التنمية المستدامة، وتطوير وسائل العمل في هذا المجال، ونقل المجتمع بذلك إلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في وقت أسرع وبتكلفة أقل.

سادساً: حماية التراث الحضاري: للتراث الحضاري دورٌ أساسيٌّ في عنصر التنمية المستدامة لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصياتها، ويحمي هويتها من الذوبان، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات، ويمنح العمل التنموي دفعةً ذاتية أقوى في الدفاع عن الشخصية الوطنية والدينية، وصيانة المستقبل المشترك، ولذا فإن التأكيد على الأبعاد الروحية والأخلاقية التي تدعو إليها الأديان السماوية يؤثر إيجابياً في الدفع بالتنمية نحو الخير والعمل الصالح والتكافل الاجتماعي.

سابعاً: التضرر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئة العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول الإسلامية المتضررة.

ثامناً: تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافاً واحتراماً للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة¹.

المطلب الخامس: علاقة الوعي البيئي بالتنمية المستدامة

تعد الأسرة النواة الأولى التي ينشأ الفرد داخلها ، فيأخذ منها زاده ليخرج بعد ذلك إلى المجتمع أخذاً كل الاعتبار للقيم التي تعلمها داخل أسرته والتي ساهمت في بناء شخصيته ومنها :

الفرع الأول: مفهوم التنشئة البيئية :

هي عملية تعليم المشاعر الطيبة للطفل اتجاه بيئته ، وإمداده بالمعلومات التي تساعد على الفهم ومعرفة حدود البيئة وعناصرها إلى جانب غرس قيم واكتساب اتجاهات و أنماط سلوكية ايجابية وتدريبه عليها ، وعلى الضوابط حتى يصبح إنساناً ناضجاً وواعياً وبالتالي محافظاً على بيئته².

أولاً: أهداف التنشئة البيئية

1-الأهداف المعرفية

محاولة تزويد الطفل والقائمين على تربيته بالمفاهيم البيئية الأساسية بعد ترجمتها و تبسيطها./ماهية البيئة ، النظام البيئي ، التوازن البيئي ، الملائمة البيئية ، الأخلاق البيئية ./

2-الأهداف الوجدانية:

ويتم ذلك من خلال تعليمه كيف يلاحظ عناصر البيئة المحيطة به و التي أوجدها الخالق سبحانه وتعالى لنا. وتعديل الاتجاهات من أهم الأهداف التي يجب أن نحرص على تحقيقها في البرامج التثقيفية والتعليمية الجيدة، فالتثقيف البيئي هو تعليم و تعديل لاتجاهات الطفل ، بحيث يتخذ منحى الاحترام لبيئته ، ويتدرب على

¹-قمر عصام توفيق وآخرون، نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص.28.

²-أحمد صابر عبد الباقي، مرجع سابق، ص34.

التفاعل بسلوك سوي وإيجابي ، قائم على التعاطف و المحبة و تقديره لما في بيئته من عناصر ومكونات حية وغير حية ، ويتم ذلك بالاستعانة بالصور والأفلام لتجسيد أشكال البيئات المختلفة وصور التلوث مع مراعاة القائم بعرض الصور أو الأفلام نقل الإحساس بالأذى والضيق لدى الطفل عند رؤيته للدخان المتصاعد من المصانع أو الناتج عن حرق القمامة بالشوارع ومن الضروري تنمية اتجاه الطفل نحو الجوانب أو القيم الجمالية في البيئة المحيطة به ، وذلك من خلال تقديم أنشطة ووثائق تجسد هذه القيمة ، أو القيام بزيارات ميدانية للحدائق و المتنزهات و المزارع.

3-الأهداف المهارية

تتجسد من خلال تعليم الطفل بعض المهارات التي تمكنه من التعامل مع الموارد الطبيعية في بيئته بإيجابية و تعاطف والحكمة من ذلك مثلا:

*تعلم الطفل مهارة زراعة بعض النباتات في منزله أو تربية الطيور المنزلية.

*المشاركة في تنظيف البيئة المحيطة به.

*تعلم مهارة التمييز بين البيئات المختلفة ، من خلال ما تشتهر به كل بيئة من أنشطة.

الفرغ الثاني: دور الأسرة في تحقيق الوعي البيئي

تمثل الأسرة أحد أهم المؤسسات التي لها وظيفة التنشئة البيئية للطفل، وعلينا ألا نترك مهمة التنشئة البيئية للوالدين للقيام بها بمفردهما ، فهناك تفاوت في قدرات و إمكانيات الأسر داخل المجتمع. ومن المهم وضع برامج مبتكرة وغير تقليدية في مجال الإعلام موجهة للأُم على وجه الخصوص، تركز على غرس أو تعليم عادات واتجاهات خاصة بالآداب والسلوك البيئي و الصحة البيئية. وتتمثل هذه البرامج كمايلي:

*تدريب الأم كيف تكون قدوة في سلوكها تجاه البيئة المنزلية خصوصا أمام أطفالها، ويتمثل ذلك في:

أ/المحافظة على نظافة المنزل داخليا و البيئة المحيطة من الخارج ، بعدم إلقاء القمامة أمام المنزل أومن النافذة والحرص على وضعها في أكياس أو صناديق مغلقة إلى أن يتم التخلص منها بصورة لا تتسبب في إحداث أي أذى للآخرين سواء الجيران أو ساكني الحي .ب/عدم رفع صوت جهاز التلفاز أو أي أجهزة أخرى ، لا تتسبب في إحداث ضوضاء لأعضاء الأسرة أو الجيران.

ج/توعية الأم بضرورة المحافظة وعدم الإسراف في استخدام الموارد الطبيعية مثل:المياه.

*كما يتم تلقين الأم بعض العادات الخاصة بالصحة البيئية مثل:

-مراعاة التهوية اليومية للمنزل لتجديد الهواء.

-زراعة بعض نباتات الزينة في المنزل.

-مراعاة عادات النظافة الشخصية المتمثلة في مراعاة غسل الأيدي والاستحمام.

الفرع الثالث: الأبعاد الاجتماعية للوعي البيئي

إن حماية البيئة وسلامتها من الاعتداءات المحتملة عليها ، أمر يجب وضع الضمانات الكافية له، عن طريق التشريعات والتنظيمات القانونية التي تتناول الجهة الإدارية المسؤولة عن كل قطاع ، لذلك يجب إصدار القرارات والتشريعات اللازمة التي تخدم هذا الهدف.

ومع هذا فالقانون وحده لا يكفي دون التوعية الجماهيرية المكثفة والفعالة، كما يجب استكشاف واستطلاع الأنشطة الاقتصادية التي تجرى في كل منطقة و تقييمها من حيث ضررها أو فائدها وضمان أمنها و سلامتها وحسن أدائها لأغراضها بالنظر لقضايا البيئة.

ولا تتحقق الأغراض الأساسية من صيانة البيئة وتنمية مواردها وإجراء البحوث و الدراسات العلمية ، والرصد البيئي و التعليم والتدريب و السياحة إلا إذا أدارتها على أعلى درجة من الكفاءة ، لذلك فإنه يجب اعتبار تدريب العاملين في هذا المجال عملية حيوية متواصلة تهدف الى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة على كافة نواحي الحياة¹.

خاتمة:

توصلنا في نهاية هذا البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

01-) إذا أردنا أن نعيش وسط بيئة نظيفة وجميلة ، وجب علينا توحيد الجهود وتكاتفها لكي يؤدي كل واحد منا دوره في المحافظة على بيئته.

02-) إن التنمية المستدامة تتمثل في عمارة الأرض وإصلاحها، بما لا يخل بالتوازن وعدم استنفاد العناصر الضرورية للحفاظ على سلامة البيئة،

03-) الحد من تعريض الأرض وما عليها لمختلف أنواع التلوث، وتأكيد عدالة توزيع الموارد وعوائد التنمية، والحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الرشيدة وتوجيهها نحو الاستدامة. فالمعادلة بسيطة " إدارة التنمية على مستوى العالم بما يحقق التوازن البيئي " لكن المعضلة الكبرى تبقى في التطبيق، فالعالم يمشي، والفقراء يزدادون فقرا، مما يفسر بان المشكلات البيئية ليست ناجمة فقط عن نقص الموارد، وعجز في مخزون رأس المال الطبيعي لكوكب الأرض فبقدر ماهي محصلة لغياب الضوابط الأخلاقية والإنسانية في أساليب التنمية المطبقة.

04-) دفع العديد من الندوات والمؤتمرات العالمية إلى الإقرار بضرورة تغيير وإجراء مراجعة فكرية ونقدية شاملة لمجمل الأطروحات النظرية التنموية السائدة وإعطاء بديل ينظر للتنمية بمنظور بيئي من خلال المحافظة

¹-هنا محمد الجوهري، الصحة والبيئة، ط01، القاهرة، 2001، ص247

على مقومات الحياة على الكرة الأرضية لأجيال الحاضر والمستقبل. فالوعي البيئي يكسب الإنسان المعارف والمهارات والقيم التي تساعد على التعامل العقلاني الرشيد مع الموارد الطبيعية.

قائمة المصادر والمراجع:

-أولا: المراجع باللغة العربية:

(أ)- الكتب:

- 1- أديب عبد السلام ، أبعاد التنمية المستدامة. مقال نشر على الموقع: [WWW.Maroc-ecology.net/artcle-](http://WWW.Maroc-ecology.net/artcle.php3?id-artecle124) 13-12-2012
- 2- اللقاني أحمد حسين ، حسن محمد، التربية البيئية: واجب ومسؤولية، عالم الكتب، القاهرة، 1999
- 3- توفيق محمد نجيب ، الخدمة الاجتماعية في مجال البيئة، القاهرة، 1990،
- 4- الجوهري محمد هناء، الصحة والبيئة، ط01، القاهرة، 2002.
- 5- حجاب محمد منير ، الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009.
- 6- السعداني عبد الرحمان محمد ، أماني محمد البساط، التنوير البيئي في مجلات الأطفال العربية: دراسة تحليلية نقدية، الإسكندرية، 2002
- 7- صابر أحمد عبد الباقي، علم اجتماع البيئة، السعودية، دون سنة.
- 8- صبحي محمد أكرم، التربية البيئية بين المنهج والتطبيق. دار الجنان للنشر، الأردن، 2010.
- 9- عبد الحميد أحمد يحي ، الأسرة والبيئة، الإسكندرية، 1998.
- 10- عبد الله عبد الرحمان، التنمية المستدامة ، الرياض، 2015.
- 11- قادري محمد الطاهر ، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية للنشر والطباعة، 2013
- 12- قمر عصام توفيق وآخرون، نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية، المكتب الجامعي الحديث، 2005.
- 13- وهبي صالح محمود وآخرون، التربية البيئية وأفاقها المستقبلية، دمشق سوريا، دار الفكر ، 2003.

(ب)- المجلات:

- 14- عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، يناير 1993.
- 15- مجلة البيئة وتنمية العالم . مجلد خاص العددين 52-53 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

01- Beat Burgenmeier .**Economie de développement durable**, 2 eme, édition
Bruxelles,2005.